

مشروع قانون البنوك الموحدة البنك المركزي البنك المصارف البنك الخيري

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

رئيس التحرير

عصام رفعت

مدير التحرير

شهيره الرافعي

نائب رئيس التحرير للشؤون الفنية

فايزة فهمي

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولارا امريكي
- الدول الاجنبية ٧٥ دولارا امريكي

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
الضمان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠

— تليكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦

— فاكس ٥٧٨٦٠٢٣

— الرقم البريدي : ١١٥١١

مشروع قانون البنوك الموحد

البنك المرتبطة

الجهاز المصرفي

النقد الأجنبية

مقدمة

عام جديد يبدأ.. وملفات هامة تنتظرها الساحة الاقتصادية.

مجالات وقطاعات عديدة يتوقع أن تكون محورا للاهتمام خلال هذا العام.

وكما كان منهجا منذ بداية صدور سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي في متابعة أحداث المستجدات على الساحة الاقتصادية وفتح الحوار حولها بل وطرحها للمناقشة على الرأى العام إيماناً منا بضرورة توسيع دائرة المشاركة والتفاعل فى كافة القضايا الاقتصادية ورغبة منا فى التوصل إلى أفضل البدائل الممكنة.

من هذا المنطلق نسعى خلال العام الحالى لمتابعة كافة مشروعات القوانين التى ستطرح خلال مجلس الشعب خلال الدورة الحالية ونبدأها بواحد من أهم المشروعات وهو مشروع قانون البنوك الموحد والذي يختص بتنظيم الجهاز المصرفى والبنك المركزى ويتطرق إلى قواعد جديدة وهامة فى قواعد تملك حصص فى رؤوس أموال البنوك والرقابة على البنوك وتأمين الودائع وإدارة بنوك القطاع العام والحفاظ على سرية الحسابات.

كما يتناول مشروع القانون أيضاً قواعد تنظيم وإدارة سوق النقد الأجنبى.

وقضية هامة.. وكتاب جدير بالقراءة نبدأ به العام الجديد ونرجو أن يكون عام خير ورخاء على بلدنا الحبيبة

والله الموفق

رئيس التحرير

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الاجنبى

رئيس الجمهورية؛

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى قانون العقوبات

وعلى القانون المدنى

وعلى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى-

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام النقود فى جمهورية مصر العربية.

وعلى القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات فى البنوك .

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٤ فى شأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى .

وعلى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ .

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ فى شأن تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام .

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء.

قرر

مشروع القانون الاتى نصه يقدم الى مجلسى الشعب والشورى

المادة الأولى:

تسرى أحكام قانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والنقد الاجنبى المرافق . يلغى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٤ فى شأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام.

ويلغى كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المرافق.

المادة الثانية:

فيما لا يرد بشأنه نص فى هذا القانون تسرى على البنوك الخاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . كما تسرى أحكام قانون التجارة على عمليات البنوك التى تعقد مع عملائها تجاراً كانوا أو غير تجاراً وأياً كانت طبيعة هذه العمليات.

المادة الثالثة:

يسرى التسجيل الحالى لبنوك وفروع البنوك الاجنبية المسجلة قبل صدور هذا القانون على أن تلتزم بتوفيق أوضاعها فى خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون، ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة لمدة أو لمد لا تتجاوز ثلاث سنوات. وتلتزم جميع شركات الصرافة القائمة عند العمل بهذا القانون بتوفيق أوضاعها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة عاماً واحداً.

المادة الرابعة:

تصدر اللائحة التنفيذية للقانون المرافق بقرار من رئيس الجمهورية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات القائمة، بما لا يتعارض مع أحكامه.

المادة الخامسة:

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشره.

قانون البنك المركزي
والجهاز المصرفي
والنقد الأجنبي

الباب الأول:

البنك المركزي

الفصل الأول : أحكام عامة

مادة (١) :

البنك المركزي، شخص اعتباري، يتبع رئيس الجمهورية، ويصدر بنظامه الأساسي قرار من رئيس الجمهورية، ويحدد رئيس الجمهورية الوزير المختص بتمثيل البنك أمام مجلس الشعب.

مادة (٢) :

يكون مركز البنك الرئيسي ومحلله القانوني مدينة القاهرة، وللمجلس إدارة البنك أن ينشئ فروعاً أو مكاتب أو يتخذ وكلاء ومراسلين في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وفقاً لما تتطلبه حاجة العمل.

مادة (٣) :

رأس مال البنك المركزي مليار جنيه مصري ويجوز لمجلس الإدارة تعجيل نسبة من الأرباح السنوية الصافية لتدعيم الاحتياطي العام والتكوين احتياطات أخرى كما يجوز لمجلس إدارة البنك زيادة رأس ماله وذلك بالاتفاق مع وزير المالية، وفقاً للأحكام التي يحددها النظام الأساسي للبنك.

مادة (٤) :

تعتبر أموال البنك أموالاً خاصة.

الفصل الثاني :

أهداف ووظائف البنك المركزي واختصاصاته

مادة (٥) :

يمارس البنك المركزي المهام التي تحقق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويختص البنك بتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية. وينسق البنك مع الحكومة في تحديد أهداف السياسات النقدية وذلك من خلال مجلس من سبعة أعضاء يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ويضم ثلاثة من الوزراء العنيين بالشؤون الاقتصادية ومعاقد البنك المركزي وثلاثة من الخبراء الشهود لهم بالكفاءة والخبرة وتعدد اللانحة التنفيذية اختصاصات هذا المجلس.

مادة (٦) :

لبنك المركزي أن يستخدم الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته وله على الأخص أن يقوم بالمهام الآتية:

- أ. إدارة السيولة في الاقتصاد القومي وله أن يصدر أوراقاً مالية والدخول في عمليات السوق المفتوح بها.
 - ب. التأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي.
 - ج. إدارة الدين الخارجي الحكومي والمضمون من الحكومة بالتشاور مع وزارة المالية.
 - د. حصر ومتابعة الديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمات والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص وذلك وفقاً للنماذج التي يحددها اللانحة التنفيذية.
 - هـ. إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.
 - و. إدارة نظام الصرف الأجنبي.
 - ز. الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.
 - ح. إصدار أوراق النقد وتعليق فوائدها ومواصفاتها.
 - ط. الإشراف على نظام المدفوعات القومي.
- ويجوز له أن ينفذ مهام أخرى يرضى تطبيقها تطبيقاً اختيارياً على الائتمان المصرفي.

مادة (٧)

للبنك المركزي في حالة نشوء اضطراب مالي، أو طارئ آخر يدعو إلى مواجهة احتياجات ضرورية في الأسواق المالية، أن يتخذ مايراه من إجراءات بما في ذلك تقديم قروض استثنائية للبنوك، وفقاً للشروط والقواعد التي يحددها مجلس إدارته.

مادة (٨)

للبنك المركزي أن يمنح ائتمانا للبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون والمنشآت والهيئات الأجنبية والدولية وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارته.

مادة (٩)

للبنك أن يضمن القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى أو البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون، من البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الأجنبية والدولية، وذلك وفقاً للشروط والقواعد التي يحددها مجلس إدارته.

الفصل الثالث إدارة البنك المركزي

مادة (١٠)

يكون للبنك المركزي محافظ ونائبان له، يعين كل منهم لمدة أربع سنوات، وتحدد معاملتهم المالية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء.

كما يكون للمحافظ وكلاء يعيّنون بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح من المحافظ.

مادة (١١)

- يشترط في كل من المحافظ ونائبيه وأعضاء مجلس الإدارة مايلي:
١. أن يكون مصرياً من أبوين مصريين.
 ٢. أن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية والسياسية.
 ٣. أن يكون حسن السمعة ولم يصدر في حقه حكم نهائي في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة.
 ٤. ألا تكون له مصالح تتعارض مع واجباته أو يكون من شأنها أن تؤثر في حيديته في الدوائر واتخاذ القرار.
 ٥. أن يتمتع بخبرة مرموقة في الشؤون الاقتصادية والمصرفية.

مادة (١٢)

يكون للبنك مجلس إدارة برئاسة المحافظ وعضوية كل من:

- نائب المحافظ.
- رئيس الهيئة العامة لسوق المال.
- رئيس الهيئة المصرفية للرقابة على التأمين.
- ثلاثة أعضاء يمثلون الوزارات المعنية بالشؤون الاقتصادية يختارهم الوزراء المحقّقون.
- خمسة من ذوي الخبرة المتميّزين في المسائل النقدية والمصرفية والقانونية والاقتصادية. يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وفي حالة غياب المحافظ تكون الرئاسة لأقدم النائبين، وعند غياب الأخير تكون الرئاسة للنائب الآخر.

ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويدل حضور جلسات مجلس الإدارة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المحافظ.

مادة (١٣)

مجلس إدارة البنك المركزي هو السلطة المختصة بتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه وله في ذلك أوسع الصلاحيات بما في ذلك:

- أ. تحديد أدوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها وإجراءات تنفيذها، وتحديد أسعار الاقراض والخصم ومعدلات العائد عن العمليات المصرفية التي يجريها البنك وذلك دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أي قانون آخر وتعليق القواعد التي تنبئ في تقييم الأصول التي تقابل أوراق النقد المصري.
- ب. وضع المعايير والضوابط الرقابية التي تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك وحسن أدائها لأعمالها وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها وتقييم الجود التي تذل بشأن الرقابة على الائتمان الذي تمنحه البنوك والتأكد من

تطبيق معايير الجودة الائتمانية والسلامة المالية.
ج. اعتماد الموازنة التقديرية والقوائم المالية والتقارير التي يعدها البنك عن مركزه المالي ونتاج أعماله واعتماد الهيكل التنظيمي للبنك، ويجوز أن يشمل هذا الهيكل وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني ومالي وإداري يصدر بتنظيمها قرار من المحافظ في ضوء ما يقرره مجلس الإدارة.
د. إصدار اللوائح والنظم الداخلية المتعلقة بشؤون البنوك المالية والإدارية والفنية، ولانحة الزبائن والناقصات، ولانحة العاملين بالبنك دون التقيد بالقواعد المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.

مادة (١٤)

يقصد بالائتمان تلك العمليات التي بمقتضاها يرتضى البنك في مقابل معدل عائد أو عمولة معينة بناء على طلب عميله، منح مبالغ أو تقديم ضمانات على أن يتوافر في هذا العميل عند منح شروط السمعة الطيبة، والقدرة على الوفاء بالالتزامات وتوفير اللورد الذاتية للأمن، وللبنك في الأحوال التي يراها أن يطلب ضمانات عينية أخذاً في الاعتبار توقعاته في التدفقات النقدية المتوقعة. وذلك على أن يلزم العميل برد هذه الأموال في وقت معين مضاعفاً إليها العمولات المتفق عليها، وفقاً للضوابط والأحكام التي يضعها البنك المركزي.

مادة (١٥)

يجتمع مجلس إدارة البنك بمقر البنك بالقاهرة مرتين على الأقل كل شهر، وذلك بدعوة من المحافظ، كما يجوز أن يدعى المجلس للانعقاد خارج مقر البنك بشرط أن يكون داخل جمهورية مصر العربية، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور المحافظ أو أحد نائبيه بالإضافة إلى أغلبية الأعضاء، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء.

مادة (١٦)

يمثل المحافظ البنك أمام القضاء وفي صلاته مع الغير ويتولى تصريف جميع شؤون البنك المركزي المصري، ويعاونه في ذلك نائباه، وكلاهما كل في حدود اختصاصه.
ويجوز للمحافظ أن يوضّح بعضاً من اختصاصاته إلى نائبيه أو وكلائه أو أن يكلفهم بمهام محددة وذلك بعد إخطار مجلس إدارة البنك.

الفصل الرابع : النظام المالي للبنك المركزي

مادة (١٧)

تبدأ السنة المالية للبنك المركزي ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها.

مادة (١٨)

يعد البنك المركزي بياناً أسبوعياً عن مركزه المالي مقارنة بمركزه في الأسبوع السابق ويعرض على مجلس إدارته.

مادة (١٩)

يعهد بمراجعة حسابات البنك المركزي سنوياً إلى مراقبين للحسابات يعينهما ويحدد تعاقبهما الجهاز المركزي للمحاسبات، وتقوم هذه المراجعة مقام مراجعة الجهاز.
وعلى البنك أن يضع تحت تصرف مراقبي الحسابات جميع الدفاتر والأوراق والبيانات التي يراها المراقبان ضرورية للقيام بالمراجعة.

مادة (٢٠)

يقر مجلس إدارة البنك المركزي الموازنة التقديرية للبنك قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر.
ولا تشمل الموازنة العامة للدولة اللورد والاستخدامات الجارية والرأسمالية للبنك.

مادة (٢١)

يعد البنك المركزي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ما يلي،

أ. القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية، والعدة وفقا لطبيعة نشاط البنوك المركزية ولتعايير المحاسبة المصرية، يوقع عليها المحافظ ومراقب الحسابات.
ب. تقريراً عن المركز المالي للبنك، وتنتج أعماله خلال السنة المالية المنتهية يتناول بوجه خاص عرض الأحوال الاقتصادية والأوضاع المالية والتقلية والمصرفية في مصر.
وترفع القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات وتقرير المركز المالي إلى رئيس الجمهورية خلال عشرة أيام من تاريخ اعتمادها من مجلس إدارة البنك، وترسل صور منها إلى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب والشورى خلال ذات المدة.

مادة (٢٢)

يؤول صافي أرباح البنك المركزي إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع نصيب العاملين من الأرباح ومكافئتهم ومليقر مجلس إدارة البنك تكوينه من مخصصات ضرورية واحتياطات بالاتفاق مع وزير المالية.

الفصل الخامس :

علاقة البنك المركزي بالحكومة وقواعد الإفصاح

مادة (٢٣)

يعمل البنك المركزي كمستشار ووكيل مالي عن الحكومة، ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٦) من هذا القانون يتولى مزاوله العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والتمويل الداخلي والخارجي مع البنوك، وذلك وفقاً للشروط التي يرضاها مجلس إدارته ويمتنع عليه مزاوله هذه العمليات أغير تلك الجهات.

مادة (٢٤)

يقوم البنك المركزي بأعمال مصرف الحكومة ويتقاضى مقابلاً عن الخدمات التي يؤديها لها وللأشخاص الاعتبارية العامة وفقاً للأنحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة به ، ويصدر بتحديد هذه الأسعار قرار من مجلس إدارة البنك.

مادة (٢٥)

للحكومة أن تكلف البنك المركزي بأن يتوب عنها في إصدار الأذون والسندات الحكومية بجميع أنواعها وأجائها ويقدم البنك للحكومة المشورة بشأنها.

مادة (٢٦)

يقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة بناء على طلبها لتغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة، على ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط إيرادات الموازنة العامة في السنوات الثلاث السابقة، وتكون مدة هذه القروض ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة، ويجب أن تسدد بالكامل خلال اثنتي عشر شهراً على الأكثر من تاريخ تقديمها.
وتحدد الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك المركزي وفقاً لحالة النقد والائتمان السائدة.

مادة (٢٧)

يقدم محافظ البنك المركزي إلى رئيس الجمهورية تقريراً دورياً كل ثلاثة أشهر يتضمن تحليلاً للتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية وأرصدة المديونية الخارجية وذلك خلال فترة التقرير، وذلك بعد اعتماده من مجلس إدارة البنك.
كما يقدم البنك تقريراً سنوياً إلى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والائتمانية والمصرفية في جمهورية مصر العربية وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية.

مادة (٢٨)

يفصح البنك المركزي عن الإجراءات المتخذة لتطبيق سياسته النقدية وقراراته ذات الطبيعة الرقابية التنظيمية من خلال نشراتها الرسمية، وذلك وفقاً للقواعد واللوائح التي يحددها نظامه الأساسي وتنتشر هذه القواعد والإجراءات في الوقائع المصرية.

الباب الثاني:

البنك المركزي

الفصل الأول : إنشاء وتسجيل البنوك العاملة في مصر

مادة (٢٩)
مع عدم الإخلال بالاتفاقات والقوانين الخاصة بإنشاء بعض البنوك تخضع جميع البنوك، التي تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية وفروعها في الخارج لأحكام هذا القانون.

مادة (٣٠)
يحظر على أي فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون، أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتماد أي عمل من أعمال البنوك، ويستثنى من ذلك الهيئات العامة التي تباشر عملاً من هذه الأعمال في حدود سند إنشائها.
ويقصد بأعمال البنوك في تطبيق أحكام هذه المادة كل نشاط يتناول بشكل أساسي واعتيادي قبول الودائع والاقتراض واستثمار تلك الأموال في تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية والمساهمة في رؤوس أموال الشركات، وكل ما يجرى العرف المصري على اعتباره من أعمال البنوك.
ويحظر على أية منشأة غير مسجلة طبقاً لهذا القانون أن تستعمل كلمة بنك أو أي تعبير يمثلها في أي لغة سواء في تسميتها الخاصة أو في عنوانها التجاري أو في دعايتها.

مادة (٣١)
يتم تسجيل البنوك في سجل خاص يعد لهذا الغرض لدى البنك المركزي بعد موافقة مجلس إدارته ووفقاً للشروط الآتية،

- ١- أن يتخذ البنك أحد الأشكال الآتية،
أ. شركة مساهمة مصرية، جميع أسهمها أسمية.
ب. شخصاً اعتبارياً عاماً يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك.
ج. فرعاً لبنك أجنبي يتمتع مركزه الرئيسي بجنسية محددة ويخضع لسلطة رقابية بالدولة التي يقع فيها مركزه الرئيسي.
- ٢- أن يعتمد محافظ البنك المركزي بعد العرض على مجلس إدارة البنك النظام الأساسي للبنك وعقود الإدارة التي يتم إبرامها مع أي طرف يعهد إليه بإدارة البنك، ويسرى هذا الحكم على كل تجديد أو تعديل للأنظمة الأساسية أو لعقود الإدارة.
- ٣- ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن ٥٠٠ مليون جنيه مصري، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية في مصر عن ٥٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الحرة.
- ٤- يتم تسجيل فروع وكالات البنك المرخص له في ذات السجل، ويتعين الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي قبل بدء إنشاء الفرع أو الوكالة وقبل افتتاحه للتعامل.

مادة (٣٢)
يقدم طلب التسجيل إلى البنك المركزي، وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدرها قرار من مجلس إدارته، وذلك بعد تسديد رسم مقداره عشرة آلاف جنيه عن المركز الرئيسي وسبعة آلاف جنيه عن كل فرع أو وكالة، وتودع حصة هذه الرسوم في الحساب الخاص برسم الرقابة والإشراف.
ويخطر الطال بقرار القبول أو باميلزم عليه استيفاءه من مستندات أو بيانات بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهر من تقديم الطلب.
وإذا لم يتم الطال باستيفاء اللازم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار المشار إليه اعتبر متنازلاً عن طلبه.
وتتشر في الوقائع المصرية القرارات الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري بقبول طلبات التسجيل على نفقة الجهة المرخص لها.

قرار (٤)

مادة (٣٣)
يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يرفض طلب التسجيل المشار إليه في المادة السابقة استناداً إلى أحد

الاسباب الآتية:

- أ. مخالفة أى حكم من الاحكام المقررة قانونا.
- ب. اذا كان الترخيص للبنك أو للفرع أو الوكالة لا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة أو الظروف الخاصة بالمنطقة المطلوب تأسيس البنك أو الفرع أو الوكالة فيها.
- ج. اذا كان الاسم التجارى الذى يتخذه البنك مماثلا أو مشابها على نحو يثير اللبس من اسم بنك آخر أو منشأة أخرى.
- د. يخطر الطالب بقرار الرفض مسببا بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره.
- هـ. وفى جميع الاحوال المنصوص عليها فى هذه المادة والمادة (٣٣) لا يكون للطالب استرداد الرسم المدفوع.

مادة (٣٤)

- أ. يحافظ البنك المركزى بعد موافقة مجلس ادارة البنك التصريح للبنوك الاجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى جمهورية مصر العربية بالشروط الآتية:
- ب. ان تخضع مراكزها الرئيسية لسلطة رقابية للدولة التى تقع فيها هذه المراكز.
- ج. ان يقتصر نشاط مكاتب التمثيل على دراسة الاسواق وامكانيات الاستثمار وتكون حلقة اتصال مع المراكز الرئيسية فى الخارج وتسهم فى تذليل المشاكل والصعوبات التى قد تواجه البنوك المرسلة لها فى مصر.
- د. ألا تمارس هذه المكاتب أى نشاط مصرفى أو تجارى بما فى ذلك نشاط الوكلاء التجاريين واعمال الوساطة المالية.
- هـ. وتقتض هذه المكاتب بعد انشائها وفقا لاحكام قانون شركات الاسهام وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى سجل خاص لدى البنك المركزى، طبقا للتأجيلات التى يصدر بها قرار من مجلس ادارته، مقابل تسليد مبلغ مقداره خمسة آلاف جنيه تدفع فى الحساب الخاص برسم الرقابة والاشراف.
- و. تخضع المكاتب المشار اليها لرقابة البنك المركزى، ويكون له حق الاطلاع فى أى وقت على الدفاتر والسجلات وطلب البيانات التى تتحقق اغراض الرقابة والاشراف عليها.
- ز. وفى حالة مخالفة مكتب التمثيل لأى شرط من المنصوص عليها فى هذه المادة، يتم شطبه من السجل بقرار من محافظ البنك المركزى، ولا يصدر قرار الشطب الا بعد اعلان المكتب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول بالمخالفة لتقديم اوجه دفاعه كتابة خلال اسبوعين من تاريخ اعلانه.

الفصل الثانى :

الاشراف على تأسيس وإدارة البنوك

مادة (٣٥)

- أ. لمجلس ادارة البنك المركزى، وفقا للشروط والقواعد التى يقرها، ان يصرح للبنوك والفرع الاجنبية التى تتعامل بالعملة المحلية.

مادة (٣٦)

- أ. يحصل البنك المركزى من البنوك الاجنبية التى لها فرع فى مصر على ضمان لجميع الودائع لدى الفرع ومختلف التزاماته الأخرى.

مادة (٣٧)

- أ. يجب اخطار البنك المركزى بكل تعديل يراد اجراؤه فى عقد تأسيس البنك أو فى نظامه الاساسى، كما يجب الاخطار بكل تعديل فى البيانات التى قدمت عند طلب التسجيل.
- ب. ويقدم الاخطار طبقا للنموذج الذى يعده البنك المركزى لهذا الغرض، ولا يجوز ان يعمل بهذه التعديلات إلا بعد التشهير بها فى هامش السجل.

مادة (٣٨)

- أ. يجب ان تكون للبنك اموال فى مصر تعادل مقدار التزاماته مستحقة الاداء فى مصر، علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
- ب. وفى تطبيق احكام هذه المادة يدخل فى حساب اموال البنك فى مصر مايسمح بالاحتفاظ به فى الخارج.

مادة (٢٩)
لكل بنك سلطة تعديل معدلات العائد على العمليات المصرفية التي يقوم بها حسب طبيعة هذه العمليات، كما يكون له أن يحدد أسعار الخدمات المصرفية التي يتعامل بها، وذلك دون التقيد بالحدود والأحكام المنصوص عليها في أي قانون آخر.

مادة (٤٠)
لا يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر إلا بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي، وبعد استيفاء الشروط والأجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارته.

مادة (٤١)
لا يجوز لأي بنك وقف عملياته إلا بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي.
ويصدر الترخيص بعد التثبت من أن البنك قد قدم ضمانات كافية أو ابرأ ذمته نهائياً من التزاماته قبل أصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين، وذلك وفقاً للشروط والأجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة البنك المركزي.

مادة (٤٢)
يتم التشاور مع محافظ البنك المركزي عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان والقروض والاستثمار وإدارة المحافظ والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات والتفتيش الداخلي. ويكون التعيين من قائمة بالمرشحين تقدمها الجهات صاحبة الشأن للعرض على مجلس إدارة البنك المركزي.
وللمحافظ بعد العرض على مجلس إدارة البنك المركزي أن يطلب تنحية واحد أو أكثر من الشار إليهم في الفقرة السابقة إذا ثبت من خلال التفتيش على البنوك مخالفاتهم لقواعد السلامة لأموال المودعين وأصول البنك، فإذا لم تتم التنحية، كان للمحافظ أن يصدر قراراً مسبباً باستبعاد أي منهم من عمله، ولصاحب الشأن التظلم إلى مجلس إدارة البنك المركزي من قرار استبعاده خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار.
وتسري أحكام هذه المادة على فروع البنوك الأجنبية في جمهورية مصر العربية.

مادة (٤٣)
يجوز للبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تكون فيما بينها اتحاداً يصدر بنظامه الأساسي قرار من مجلس إدارة البنك المركزي. ويتمتع الاتحاد بشخصية اعتبارية مستقلة، وينشر رأي تعديلي في قرار الإنشاء والنظام الأساسي في الوقائع المصرية على نفقة الاتحاد.
وعلى كل بنك أو فرع بنك أجنبي خاضع لأحكام هذا القانون الانضمام إلى الاتحاد ويلتزم بمراعاة نظامه وبالمعايير التي يحددها.
ولا تسري المعايير والقواعد المهنية التي يضعها الاتحاد إلا بعد اعتمادها من مجلس إدارة البنك المركزي.
ويمين محافظ البنك المركزي مندوباً لدى الاتحاد يكون له الحق في حضور جلساته والاشتراك في مناقشاته، دون أن يكون له صوت معدود في المداولات.
وللإتحاد أن يتخذ ضد أعضائه التدابير الإدارية التي ينص عليها نظامه الأساسي عند مخالفة أحكام نظامه أو القواعد المهنية السليمة.

مادة (٤٤)
ينشأ معهد لأعداد وتدريب العاملين بالبنك المركزي والبنوك، تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة. يكون مقره مدينة القاهرة، ويختص بالعمل على تنمية المهارات في الأعمال المصرفية والمالية والتقديرية ومكافحة غسل الأموال للعاملين بالبنك المركزي والبنوك والجهات العاملة في هذه المجالات بهدف مساهمة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم.
ويجوز للمعهد الاستعانة بالخبرات العالمية في دعم قدراته، كما يجوز له أيضاً بعثات للخارج للتعرف على المستجدات في مجال نشاطه.

مادة (٤٥)
يكون للمعهد مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من مجلس إدارة البنك المركزي، ويمثل المعهد أمام القضاء وفي صلاته بالفيرو رئيس مجلس إدارته.

ويكون له مدير وأعضاء هيئة تدريب متفرغون يتم اختيارهم من ذوى الخبرة فى الشؤون المصرفية والمالية والاقتصادية والقانونية يصدر بتعيينهم أو التعاقد معهم قرار من مجلس إدارة المعهد.

مادة (٤٦)

- يختص مجلس إدارة المعهد بوضع السياسة العامة له ومتابعة تنفيذها وله على الأخص مايتأتى:
- (١) اعتماد اللوائح المالية والإدارية للمعهد، بما فيها نظام العمل به وكيفية إدارته وقواعد المعاملة المالية للمدربين والقيمين والباحثين والعاملين به. وذلك دون التقيد بالقوانين والنظم المعمول بها فى الحكومة أو فى القطاع العام أو بقطاع الأعمال العام.
 - (٢) الموافقة على إنشاء فروع للمعهد خارج مدينة القاهرة.
 - (٣) توثيق العلاقات والروابط بين المعهد وغيره من الماهد والراكز النقطية له فى الداخل والخارج.

مادة (٤٧)

- تتكون موارد المعهد من:
- أ. الاعتمادات التى يخصها له البنك المركزى.
 - ب. الاعانات التى ترد إلى المعهد من الجهات المختلفة، ويقرر مجلس إدارة البنك المركزى قبولها.
 - ج. المبالغ التى تؤدّيها البنوك والجهات المختلفة مقابل تدريب العاملين بها.
 - د. أية موارد أخرى مقابل خدمات يؤدّيها المعهد للغير.

الفصل الثالث :

قواعد التملك لحصص فى رؤوس أموال البنوك

مادة (٤٨)

يجوز لغير المصريين تملك رؤوس أموال البنوك دون التقيد بأى حد أقصى ينص عليه فى أى قانون آخر.

مادة (٤٩)

يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يملك مايزيد على ٥٪ من رأس المال المصدر لأى بنك، أن يخطر البنك المركزى بذلك خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إتمام التملك، وفقا للنموذج الذى يعبده البنك المركزى لهذا الغرض.

مادة (٥٠)

يحظر على أى شخص طبيعى أو اعتبارى أن يملك أية نسبة من رأس المال المصدر لأى بنك تؤدى إلى السيطرة الفعلية عليه، إلا بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزى، ويقع باطلا كل تصرف يخالف ذلك. ويقصد بالسيطرة الفعلية للشخص الطبيعى أو الاعتبارى فى تطبيق أحكام هذه المادة أن يكون مالكا لأية نسبة من شأنها تمكينه من تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة البنك أو التحكم على أى نحو فى القرارات التى يصدرها مجلس إدارته أو التحكم فى القرارات التى تصدر عن جمعيته العامة.

مادة (٥١)

إذا تملك شخص بالميراث أو الوصية أكثر من ١٠٪ من رأس مال البنك المصدر أو مايفوقه إلى سيطرته الفعلية على البنك، تعين عليه أن يوفق أوضاعه طبقا للقواعد التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ إبلاغه هذه الزيادة إليه، ولا يترتب على عدم توفيق أوضاعه فى هذه المدة أية حقوق له فى التصويت فى الجمعية العامة أو فى مجلس الإدارة بالنسبة لما يزيد عن الحد المذكور. ويدخل فى حساب ملكية الشخص الطبيعى مايلملكه بالاشتراك مع أى من أقاربه حتى الدرجة الرابعة، وفى حساب ملكية الشخص الاعتبارى مايلملكه بالاشتراك مع أى من أعضاء مجلس إدارته أو أى من المساهمين به. سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين. أو مع أى شخص اعتيادى. كما يدخل فى الحساب مجموعة مايلملكه أكثر من شخص طبيعى أو اعتبارى يكون بينهم اتفاق على ممارسة حقوقهم فى الجمعية العامة أو مجلس إدارة البنك بما يؤدى إلى السيطرة الفعلية على أى منهما.

مادة (٥٢)

يجب أن يقدم طلب الموافقة على تملك حصة تتجاوز ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك أو على تملك حصة تؤدى

إلى السيطرة الفعلية عليه إلى البنك المركزي، قبل موعد انقضاء التملك بشهرين على الأقل وذلك على النموذج الذي يعتمد عليه البنك المركزي ووفقاً للشروط والأجراءات التي يصدر بها قرار منه. يرفق بالطلب تقرير يبين سبب تملك الأسهم والأهداف التي يرمى مقدم الطلب إلى تحقيقها منه وخططه في إدارة البنك والسياسة التي ينوي اتباعها في تصريف شئونه، فإذا كان التملك بطريق الميراث أو الوصية يتعين تقديم الطلب المشار إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بوفاته المورث أو بالوصية، ويتم النشر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب الموصى.

وكل ذي مصلحة إن تقدمت إلى البنك المركزي باعتراض مسبب على الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ النشر.

مادة (٥٣)

لا تجوز الموافقة على الطلب المشار إليه في المادة السابقة إذا تبين للبنك المركزي أي مما يأتي،
أ. وجود نقص جوهري في البيانات التي تضمنها الطلب أو عدم صحة أي من البيانات الواردة به.
ب. ان قبول الطلب يمكن أن يؤدي إلى الحد من المنافسة في السوق المصرفية أو اضطراب العمل بها.
ج. ان الطالب بنك أجنبي أو مؤسسة مالية أجنبية لا يخضع لسلطة رقابية بالدولة التي يقع بها مقره الرئيسي.
د. ان الطالب ليس له خبرة بالعمل المصرفي أو يكون قد صدر ضده عقوبة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة.

مادة (٥٤)

يخطر صاحب الشأن بقرار قبول أو رفض الطلب المشار إليه في المادة (٥٣) خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه، بكتاب موصى عليه يعلم الوصول ويجب ان يكون قرار الرفض مسبباً.
وفي حالة صدور قرار برفض استمرار الطالب لتملك أسهم البنك يصدر البنك المركزي قراراً بالزام مالك تلك الأسهم بالتصرف فيها خلال سنة من تاريخ خطاره بذلك، والا جاز للبنك المركزي إصدار قرار بحرماته من الحقوق التي تخولها له تلك الأسهم في الجمعية العامة أو في عضوية مجلس الإدارة، ويجوز للبنك المركزي منح صاحب الشأن مهلة إضافية لا تتجاوز سنة للتصرف في الأسهم محل الطلب.

الفصل الرابع :

الرقابة على البنوك وتأمين الودائع

مادة (٥٥)

يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد للرقابة والإشراف على البنوك، طبقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف الدولية على أن تتضمن:

- أ. تحديد الحد الأدنى لعيار كفاية رأس المال.
- ب. الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج.
- ج. الحدود القصوى للمديونية للخارج والضمائم المقدمة عن قروض تؤدي في الخارج.
- د. الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به والأطراف بالبنك.
- هـ. الحدود القصوى للقيمة التسليفية للضمائم المقدمة مقابل القروض، وتحديد آجال الاستحقاق.
- و. تحديد نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي.
- ز. الحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية.

- ح. من يرغب في تملك ما يزيد على ١٠٪ من رأس مال البنك.
- ط. ضوابط فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية.
- ي. المعايير التي تتبع في تحديد قيمة كل نوع من أصول البنك.
- ك. قواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها وكيفية النشر.
- ل. القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسندات التي يجوز لكل بنك إصدارها وشروط هذا الإصدار.

مادة (٥٦)

يضع البنك المركزي المعايير التي تستخدم في تصنيف الائتمان التي تمنحها البنوك والديون غير المنتظمة بتصنيفها والأرصدة الناتجة عن هذا التصنيف، كما يحدد البنك الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة القروض والسهيلات الائتمانية غير المنتظمة.

ويجب على إدارة البنك الالتزام بالعايير الموضوعية وتنفيذ ما يطلب من إجراءات، ويتحتم على مراقبي الحسابات التأكد من التزام إدارة البنك بهذه المعايير وتسجيل هذا الالتزام في تقريرهم السنوي المصاحب لعرض المركز المالي للبنك على الجمعية العامة.

وإذا خالفت إدارة البنك هذه المعايير، وتأكدت هذه المخالفة في تقارير التدقيق التي تعدها الرقابة على البنك المركزي، يتم انذار الإدارة التصحيح الأوضاع خلال ثلاثين يوما من الاخطار، فإذا لم يتم تصحيح الأوضاع خلال هذه الفترة يحق للبنك المركزي اتخاذ مايراه من إجراءات وفقا لما تنصه اللائحة التنفيذية.

مادة (٥٧)

يضع مجلس إدارة البنك المركزي القواعد التي تنظم معدلات السيولة في البنوك ومجالات الاستثمار وعلى وجه التحديد ما يلي:

- أ. تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك.
 - ب. تعيين المجالات التي يمتنع على البنوك الاستثمار فيها.
 - ج. تحديد الاحتياطات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة في قيمتها.
 - د. معايير تقييم الضمانات التي تقدم للبنك عن القروض والتسهيلات التي يمنحها.
- وإذا خالف البنك قرارات مجلس إدارة البنك المركزي بشأن قواعد حساب نسبة السيولة، جاز لمجلس الإدارة أن يقرر خصم مبلغ من رصيد البنك لديه لا يجاوز نسبة قيمة العجز في نسبة السيولة يعادل سعر البنك المركزي للأقراض والخصم عن رصيد البنك للجهة لا يجاوز نسبة قيمة العجز في نسبة السيولة يعادل سعر البنك المركزي وإذا استمر العجز مدة تتجاوز شهرا، جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يتخذ أيًا من الإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٢٢) من هذا القانون بالإضافة إلى الجزاء المالي المشار إليه في الفقرة السابقة.

مادة (٥٨)

يحظر على البنك ما يأتي:

١. إصدار أذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب.
٢. قبول الأسهم التي يتكون منها رأسمال البنك بصفة ضمان لقرض أو التعامل في هذه في هذه الأسهم، ما لم تكن قد ألت ملكيتها إلى البنك وهاء لدين له قبل الغير، على أن يقوم البنك ببيعها خلال ستة أشهر من تاريخ أولولة الملكية.
٣. ألا تتجاوز القيمة الاسمية للحصص أو الأسهم التي يملكها البنك بمعقولة الاقتناء مقدار رأس المال المدفوع.

٤. المشاركة كشريك متضامن في شركات الأشخاص والتوصية بالأسهم.
٥. التعامل في المنقول أو العقار بإشراء أو البيع أو المقايضة فيما عدا:
- أ. العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين به.
- ب. المنقول أو العقار الذي تؤول ملكيته إلى البنك وهاء لدين له قبل الغير، على أن يقوم البنك بالتصرف فيه خلال سنة من تاريخ أولولة الملكية بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار وللمجلس إدارة البنك المركزي مد المدة إذا اقتضت الظروف هذا المد، ويجوز له استثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقا لطبيعة نشاطها.

مادة (٥٩)

يحظر على البنوك منح قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أي نوع لرئيس وأعضاء مجلس إدارته ومراقبي حساباته أو أزواجهم أو أولادهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية، أو لاية جهة يكون هؤلاء الأعضاء أو أزواجهم أو أولادهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها أو أعضاء في مجالس إدارتها باستثناء الشخصية أو ذات سيطرة فعلية عليها حسب تعريف المادة (٥١).

مادة (٦٠)

على من يطلب الحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية من البنوك من بين الأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية أن يفصح في الطلب عن أصحاب المنشأة أو أصحاب الحصص أو نسبة المساهمة في شركات المساهمة المغلقة ودرجة القرابة بينهم إن وجدت وأرصدة المديونية لدى البنوك الأخرى عند تقديم الطلب، ولا يجوز الخطر في الطلب إلا بعد تقديم هذه البيانات والافقرار بصحتها.

مادة (٦١)

يضع مجلس إدارة البنك قواعد منح الائتمان للعلاء والإجراءات التي تتبع للتأكد من الجدارة الائتمانية وصحة المعلومات المقدمة وإجراءات إتاحة هذا الائتمان ونظام الرقابة على استخدامه.

وتحدد اللائحة الداخلية للبنك صلاحيات المديرين في المركز الرئيسي والفروع في منح الائتمان والموافقة

عليه، كما تعدد الحدود الدنيا لطلبات الائتمان التي تعرض على مجلس إدارة البنك
كما يعرض على مجلس إدارة البنك في اجتماعاته الدورية التصديق الذي أعدته الإدارة للعنية عن
الائتمان الممنوح للعملاء، ويصدر المجلس قراراته للحفاظ على أموال البنك.

مادة (٦٣)

يتعين على البنوك إبلاغ البنك المركزي ببيان عن مركز كل عميل يحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية،
وفي سبيل ذلك ينشئ كل بنك نظاماً للتسجيل المستمر والفوري لمراكز العملاء الذين يتمتعون بتسهيلات
ائتمانية وعليه أن يربط هذا النظام بقاعدة المعلومات المجمعة بالبنك المركزي ويحق للبنك المركزي طلب أي
تعديل يراها ضرورية لتحديث وشمول البيانات عن مراكز العملاء المدنيين للبنك.

مادة (٦٤)

ينشئ البنك المركزي نظاماً مركزياً لتسجيل أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنوك
العاملة في مصر، وكذلك نظام تسجيل أرصدة مديونية هذه البنوك للخارج والضمانات الصادرة منها لجهات
خارج مصر، كما يحفظ في هذين السجلين المعلومات الضرورية للرقابة على الائتمان الممنوح لعملاء البنوك
والاطراف المرتبطة بهم والمديونية الخارجية.
وتلتزم جميع البنوك بإنشاء أنظمة مماثلة للتسجيل المستمر والفوري لمراكز العملاء وربطها بالنظام المركزي
بالبنك المركزي وتعدد اللائحة التنفيذية محتويات هذه الأنظمة وأساليب عملها.

مادة (٦٥)

يعد البنك المركزي فور استقبال المعلومات عن أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك
بياناً مجمعا عما تم منحه لكل عميل وكذلك اطرافه المرتبطة.
وعلى البنوك أن تطلع على البيان المجمع الخاص بأي عميل واطرافه المرتبطة قبل منحه قرضاً أو تسهيلاً
ائتمانياً ولها أن تطلب مستخرجاً من هذا البيان المجمع، وذلك طبقاً للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من
مجلس إدارة البنك المركزي.

مادة (٦٦)

يعد البنك المركزي سجلاً لبيوت الخبرة القادرة على المشاركة في تقييم الضمانات التي تقدم للبنوك وتلتزم
اللائحة التنفيذية ضوابط التسجيل وشروطه والتزامات القائمين به ومسئوليتهم عما يرد في تقارير
التقييم.

مادة (٦٧)

يحفظ البنك بسجل للضمانات المقدمة من العملاء عن القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة وعليه أن
يتأكد من جدية هذه الضمانات وسند الملكية لها وقيمتها عند منح الائتمان.
وتراجع لجنة المراجعة بالبنك قيم هذه الضمانات كل ثلاثة أشهر على الأقل، وتعدد الاجراءات الواجب
اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم.
وتخضع هذه السجلات للتفتيش من البنك المركزي وله أن يطلب تعزيز هذه الضمانات عند الاقتضاء.

مادة (٦٨)

يتحتم على كل بنك القيام بتقييم ربح سنوي لمخاطر استثماراته ومحفظة الائتمان لديه والاجراءات التي
تقرر اتخاذها، واتخاذ الاجراءات لمواجهة ما يستجد من مخاطر ويعرض التقييم على مجلس إدارته في أول
اجتماع له بعد التقييم.

مادة (٦٩)

يحظر على البنك أن يمنح للعميل الواحد والاطراف المرتبطة به ائتمانياً يجاوز ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية
للبنك.

مادة (٧٠)

يحظر على العاملين في الجهات الاشرافية والرقابية على البنوك تقديم المشورة أو العمل في وحدات الجهاز
الصرفي...

مادة (٧١) يتم الاعداد والنشر للقوائم المالية للبنك كل ثلاثة اشهر، ويرفق بهذه القوائم موجز لتقرير الحسابات يتضمن ملاحظاته وتوصياته .

مادة (٧٢) يتعين على كل بنك، وفقاً لما يحدده مجلس ادارة البنك المركزي ان يحتفظ لدى هذا البنك برصيد دائم كاحتياطي وذلك بنسبة ما لديه من الودائع بالجنيه المصري والتي يحددها مجلس ادارة البنك المركزي، ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزي ان يقر منح عائد على هذا الرصيد في الاحوال التي يراها وبالشروط التي يضعها .

واذا خالف البنك قرارات مجلس ادارة البنك المركزي بشأن قواعد حساب نسبة الاحتياطي، جاز لمجلس الادارة ان يخصم مبلغاً من رصيد البنك الدائن لدى البنك المركزي يعادل قيمة العائد بسعر الاقراض والخصم على قيمة العجز في الرصيد الدائن عن الفترة التي حدث خلالها هذا العجز .
واذا جاوز العجز ٥٠٪ مما يجب ان يكون عليه الرصيد جاز لمجلس ادارة البنك المركزي ان يتخذ اي من الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٢٢) من هذا القانون بالاضافة الى الجزاء المالي المشار اليه في الفقرة السابقة .

مادة (٧٣) يقدم كل بنك للبنك المركزي المصري بيانات شهرية عن مركزه المالي وغيرها من بيانات مالية ورقابية، في المواعيد وطبقاً للتماذج التي يصدر بتعديدها قرار من مجلس ادارة البنك المركزي .

مادة (٧٤) يقدم كل بنك للبنك المركزي صورة من كل تقرير يقدم الى المساهمين عن اعماله قبل ثلاثين يوماً على الاقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة . وعليه ان يقدم الى البنك المركزي صورة من محضر كل جمعية عامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انعقادها، وللبنك المركزي ان يؤجل انعقاد الجمعية العامة في الاحوال التي يراها لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً

مادة (٧٥) يقدم كل بنك للبنك المركزي ما يطلبه من بيانات وايضاحات عن العمليات التي يباشرها، وللبنك المركزي الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات البنك بما يكفل الحصول على البيانات والايضاحات التي يرى انها تتفق اغراضه، ويتم الاطلاع في مقر البنك، ويقوم به مفتشو البنك المركزي ومعاونهم الذين ينتدبهم محافظ البنك لهذا الغرض، كما يكون لمفتشي البنك المركزي الحصول على صورة اية مستندات لازمة لتحقيق اغراض التفتيش

مادة (٧٦) يبلغ البنك كل من عملائه برصيد حسابه كل ثلاثة شهور على الاقل .
وعلى العميل ان يرد بالموافقة او الاعتراض على ما جاء بكشف الحساب وذلك خلال ١٥ يوماً من ابلاغه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول، فإذا لم يرد العميل خلال هذه المدة بما يفيد اعتراضه يعتبر عدم الرد موافقة على ما ابغ اليه من رصيد .
ولا يترتب على رفع الدعوى التي يقيمها العميل ضد البنك التحديد مقدار المبالغ المدين بها العميل للبنك وفق اية اجراءات قضائية او غير قضائية يتخذها البنك لاقتضاء مستحقاته لدى العميل، وفقاً للاتفاقات البرمجة بينهما والتي تتضمن مبالغ سبق الموافقة عليها من العميل .
وتكون الاستعانة في تحديد المبالغ المدين بها للبنك في حالة حدوث اي خلاف حولها، من خلال الخبراء المتقنين بجدول الخبرة الذي يدهه البنك المركزي بالاتفاق مع وزير العدل .

مادة (٧٧) لمجلس ادارة البنك المركزي في حالة تعرض احد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالي، ان يطلب من ادارة البنك للتشتر توفير الموارد المالية الاضافية اللازمة في صورة زيادة رأس المال المدفوع او ايداع اموال مساندة لدى البنك بالشروط التي يتضمنها مجلس ادارة البنك المركزي وخلال المدة التي يحددها .
فإذا انقضت المدة المحددة دون تنفيذ هذا الطلب جاز لمجلس ادارة البنك المركزي اما تقرير الزيادة التي يراها في رأس المال وطرحها للاكتتاب بالاجراءات والشروط التي يقررها، او اصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر،

وذلك بشرط موافقة البنك للدمج فيه ، أو شطب البنك المتعثر وفقا للقواعد المقررة لذلك .
ويعتبر البنك متعزضا شاكلا مالية في حكم هذه المادة متى توافرت في شأنه إحدى الحالات الآتية :
أ- عجز أصول البنك عن تغطية التزاماته بما يضر بأموال المودعين .
ب- الانخفاض الملموس في أصول البنك أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين أو القواعد المتبعة له أو نتيجة القيام بعمليات ممارسات خطيرة لا تتفق وبأس العمل المصرفي .
ج- اتباع أساليب غير سليمة في إدارة نشاط البنك يترتب عليها انخفاض حقوق المساهمين بشكل ملموس ، أو الأساس يحق للمودعين وغيرهم من الدائنين .
د- توافر دلائل قوية على أن البنك لن يتمكن من مواجهة طلبات المودعين أو الوفاء بالتزاماته في الظروف العادية .
هـ- نقص قيمة حقوق المساهمين في البنك عن المخصصات الواجب تكوينها .

مادة (٧٨)

يتم شطب تسجيل البنك بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي في الأحوال الآتية :
أ- إذا ثبت أنه يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو نظام البنك المركزي ، ولم يتم بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي .
ب- إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالصحة الاقتصادية العامة أو بمصالح المودعين أو للمساهمين .
ج- إذا توقف عن مزاولة نشاطه .
د- إذا اندمج في بنك آخر .
هـ- إذا أُلغى أو قررت تصفيته .
و- إذا تبين أن الترخيص له تم بناء على بيانات خاطئة قدمها إلى البنك المركزي .
ويتم الشطب بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بأغلبية ثلثي الأصوات ولا يصدر قرار الشطب إلا بعد إعلان البنك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ليقدم أوجه دفاعه كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الإعلان ، وينشر قرار الشطب في الوقائع المصرية خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

مادة (٧٩)

يتروى على شطب التسجيل وقف البنك عن مباشرة العمل ، وفي هذه الحالة يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي أما أن يقرر تصفية أعمال البنك فوراً أو أن يرخص له بمباشرة العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التي يحددها ذلك .

مادة (٨٠)

تشكل في كل بنك لجنة داخلية للمراجعة والرقابة على الانتماء من ثلاثة أعضاء لمجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس .
وتعقد اللجنة اجتماعاً كل شهرين يحضره مراقب حسابات البنك واللجنة أن تدعو من تراه لازماً للقيام بعملها وتعرض اللجنة توصياتها على مجلس إدارة البنك وللمراقب الحسابات طلب عقد اجتماع اللجنة إذا ما وجد ذلك ضرورياً .
كما يشكل في كل بنك لجنة تنفيذية تضم أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذيين وغيرهم من العاملين بالبنك .
ويصدر قرار من مجلس إدارة البنك المركزي بتحديد اختصاص ونظام عمل اللجنتين .

مادة (٨١)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات ، يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للمسابات . يتم اختيارهما من بين المقيد في السجل المعد لهذا الغرض بالتشاور بين البنك المركزي والجهاز المركزي للمسابات ، ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنك في وقت واحد ، وللبنك المركزي بعد التشاور مع الجهاز المركزي للمسابات رفع اسم مراقب الحسابات من السجل وعلى البنك أن يخطر البنك المركزي بتعيين مراقبي الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيينهما .
ولمحافظة البنك المركزي - لأسباب التي يراها - أن يعهد إلى مراقب حسابات ثالث للقيام بمهمة محددة ، ويتحمل البنك المركزي تعاقبه .

مادة (٨٢)

على مراقب الحسابات أن يعد تقريره عن مراجعة القوائم المالية للبنوك طبقاً للقانون وللمعايير المراجعة المصرية على أن يتضمن تقريره توضيح ما إذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف أي حكم من أحكام

هذا القانون او القرارات الصادرة تنفيذا له ، وعليه ان يرسل الى البنك المركزى قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة اسابيع على الاقل صورة من تقريره مصحوبا بنسخة من القوائم المالية ، وكذلك مصحوبا بتقرير تفصيلى متضمنا ما يأتى ،

أ. أسلوب تقييم اصول البنك وكيفية تقدير تعهداته والتزاماته .

ب. مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية فى البنك .

ج. مدى كفاية المخصصات تقابلية أى نقص فى قيم الاصول وكذلك اية التزامات قد تقع على عاتق البنك ، مع تحديد مقدار العجز فى المخصصات ان وجد .

د. أى معايير او ضوابط رقابية يرى مجلس ادارة البنك المركزى ان يتحقق مراقبو الحسابات منها .

ولا يجوز عقد الجمعية العمومية للبنك قبل تلقى ملاحظات البنك المركزى على التقرير المقدم اليها عن المركز المالى وعن القوائم المالية .

ولمحافظة البنك المركزى ان يصدر خلال اسبوعين من تاريخ استلام التقرير والمرفقات المشار اليها قرارا بعدم اعتماد الارباح المقترح توزيعها على المساهمين وغيرهم من اصحاب النصيب فى الارباح ، اذا تبين وجود نقص فى المخصصات او انخفاض فى معيار كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المقرر أو أى تحفظ يكون قد ورد فى تقرير مراقب الحسابات له تأثير هام على الارباح القابلة للتوزيع .

مادة (٨٣)

يكون مراقب الحسابات مسئولا عما يرد فى تقريره عن محفظة الائتمان والمخاطر الناتجة عن الائتمان والاستثمارات ، وللجمعية العامة ان تطالب من الجهاز المركزى للمحاسبة التحقيق فى أى قصور تجده الجمعية فى التقارير المقدمة من مراقب الحسابات .

وإذا ثبت تقصير مراقب الحسابات فى القيام بالمهام الموكلة له والمحددة فى قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة ، جاز للجهاز بالتشاور مع البنك المركزى تحيينه ومحاسبته عن تقصيره .

مادة (٨٤)

تلتزم البنوك بإداء رسم رقابة سنوى الى البنك المركزى ، على النحو الذى يحدده مجلس ادارته ، على الا يجاوز جنبها عن كل عشرة الاف جنيه من متوسط اجمالى المراكز الشهرية للبنك خلال العام .

ويجب اداء هذا الرسم خلال شهر يناير من كل عام ، وفى حالة التأخير فى السداد يستحق صائد يحسب على اساس سعر البنك المركزى المصرى للأقراض والخسم .

وتودع حصيلة هذا الرسم فى الحساب الخاص بالرقابة والاشراف ويخصص للانفاق منه فى الوجوه التى تستلزمها الرقابة والاشراف على البنوك ، وعلى تحديث وتطوير أنظمة العمل للبنك المركزى وتدريب كوادره .

مادة (٨٥)

ينشئ البنك المركزى صندوقا يسمى صندوق التأمين على الودائع بالبنوك ، تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويكون له مجلس ائناء برئاسة محافظ البنك المركزى ، ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويضم الصندوق فى عضويته جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى .

ويصدر بالنظام الاساسى للصندوق قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح محافظ البنك المركزى وموافقة رئيس مجلس الوزراء ، ويجب ان يتضمن النظام الاساسى على الاخص ما يأتى ،

أ. اغراض الصندوق ووسائل تحقيقها وتنظيم العلاقة بينه وبين البنوك الاعضاء .

ب. رسم العضوية وشروطها وقيمة الاشتراكات السنوية للبنوك الاعضاء .

ج. نظام العمل فى الصندوق وتشكيل مجلس ائمنائه .

د. نطاق ضمان الودائع وتحديد الحد الأقصى للضمان .

هـ. الموارد المالية للصندوق وقواعد ولوجه الصرف منها .

و. نظام مراجعة حسابات الصندوق .

ويرحل فائض اموال الصندوق من سنة مالية الى اخرى

مادة (٨٦)

لمحافظ البنك المركزى بناء على اقتراح مجلس ائناء الصندوق اتخاذ أى من الاجراءات الاتية فى حالة مخالفة أى بنك لاحكام النظام الاساسى او القرارات الصادرة تنفيذا له ،

أ. توجيه تنبيه .

ب. إلزام البنك بسداد مبلغ لا يجاوز ٥٪ من قيمة ائخر اشتراك سنوى للبنك يزداد الى ١٠٪ فى حالة تكرار المخالفة .

وتضاف المبالغ المسددة وفقا لاحكام هذه المادة الى موارد الصندوق .

الباب الثالث:

احارة بنوك الفطاع العام

مادة (٨٧)

تخضع بنوك القطاع العام لذات الاحكام التي تخضع لها كلغة البنوك الاخرى، فيما عدا مايرد به نص خاص في هذا الباب. ويحدد رئيس الجمهورية الوزير المستول عن بنوك القطاع العام.

مادة (٨٨)

يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام مجلس ادارة يشكل على الوجه الاتي: أ- رئيس مجلس الادارة. ب- نائبان لرئيس مجلس الادارة. ج- ستة من المتخصصين في المسائل المصرفية والمالية والاقتصادية والقانونية، الذين لديهم خبرة سابقة في الادارة المصرفية. ويكون تعيين رئيس واعضاء مجلس الادارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء. وتحدد مرتبات وبدلات ومكافآت رئيس مجلس الادارة ونائبيه ومكافآت الاعضاء المتخصصين من غير العاملين بالبنك، وكذلك بدلات حضور مجلس الادارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

مادة (٨٩)

يعتمد مجلس ادارة البنك جميع لوائح العمل الداخلية. كما يقر جدول الاجور والحوافز والبدلات ونظم التأمينات ويكون سن التعاقد للعاملين في بنوك القطاع العام ٦٠ عاما.

مادة (٩٠)

يكون تعيين ممثل بنوك القطاع العام في البنوك والشركات والبنوك التي تساهم فيها بقرار من مجلس ادارة البنك، ويكون قرار التعيين لدورة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة. ويجوز لمجلس ادارة البنك تغيير ممثليه في البنوك والشركات التي يساهم فيها قبل انتهاء دورة المجلس اذا تبين عدم قيامهم بواجباتهم او عدم تنفيذ تعليمات البنك الذي يمثلونه.

مادة (٩١)

لا تشمل الموازنة العامة للدولة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية لبنوك القطاع العام، ويؤول صافي ارباح هذه البنوك للخزانة العامة للدولة بنسبة حصتها، وذلك بعد اقتطاع ما يقرر تكوينه من احتياطات او احتياجز من ارباح.

مادة (٩٢)

يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام جمعية عامة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء من بين ذوي الخبرة المصرفية والمالية. ويرأس هذه الجمعية مالك غالبية رأس المال او من يمثله. وتتولى الجمعية العامة لبنك القطاع العام بصفة خاصة مايلى: أ- اقرار القوائم المالية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح. ب- الترخيص للبنك باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها. ج- تعديل النظام الاساسي بما في ذلك اطالة مدة البنك او تقصيرها وزيادة رأسماله المخصص به والمدفوع وتخفيضه. د- تقرير اندماج البنك او تقسيمه. هـ- اعتماد الموازنة التقديرية. ويحضر الجمعية العامة رئيس واعضاء مجلس ادارة البنك ومراقبو الحسابات دون ان يكون لهم صوت محدود.

مادة (٩٣)

يجوز للقطاع الخاص ان يملك اسهما في رؤوس اموال البنوك المملوكة بالكامل للدولة وفي هذه الحالة لا تسرى على البنك احكام المواد (٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠) من هذا القانون. وتسرى على البنك في هذه الحالة احكام مواد الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا القانون. ويعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء ممثلو المال العام في اجتماعات الجمعية العامة للبنك وذلك بالنسبة لامتلاكه الدولة في رأسماله.

مادة (٩٤)

ينشأ صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام، وتتمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية. تتكون موارد هذا الصندوق من: أ- الهبات والتبرعات التي يوافق رئيس مجلس الوزراء على قبولها لهذا الغرض. ب- نسبة لا تزيد عن ٥٪ من صافي الارباح السنوية القابلة للتوزيع لبنوك القطاع العام. ج- إيرادات الصندوق من مساهمات البنوك التي استفادت من خدمات الصندوق. ويصدر بنظام الصندوق والعمل به قرار من رئيس مجلس الوزراء.

الباب الرابع:

الحفاظ على سرية الحسابات

مادة (٩٥)

تتكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنتهم في البنوك وكذلك المعاملات بها سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الودعة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو من أحد الوصي لهم بكل أو بعض هذه الأموال أو من النائب القانوني أو الوكيل المفوض في ذلك أو بناء على حكم قضائي أو حكم محكمة.

ويسرى الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة على جميع الأشخاص والجهات بما في ذلك الجهات التي يخولها القانون سلطة الاطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات المحظورة إساءة سريتها طبقاً لأحكام هذا القانون ويضلل هذا الحظر قائماً حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب.

مادة (٩٦)

لنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد ذوي الشأن أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة الأمر بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة السابقة أو بالمعاملات المتعلقة بها وذلك في أي من الحالتين الآتيتين:

أ- إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جنائية أو جنحة قامت الدلائل الجلية على وقوعها.

ب- التقرير بما في الذمة بمناسبة حيز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون.

وتتصل المحكمة منعقدة في غرفة المشورة في الطلب خلال الأيام الثلاثة التالية لتقديمه بعد سماع أقوال النيابة العامة.

وعلى النائب العام أو من يفوضه في ذلك من المحامين العامين الأول على الأقل بإخطار البنك وذوي الشأن بحسب الأحوال بالأمر الذي تصدره المحكمة في هذا الشأن خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره.

ولا يبدأ سريان الميعاد المحدد للتقرير بما في الذمة إلا من تاريخ إخطار البنك بالأمر المذكور.

ويكون للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين أن يامر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة (٩٤) من هذا القانون أو بالمعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

مادة (٩٧)

يضع مجلس إدارة البنك المركزي القواعد المنظمة لتبادل البنوك معه وفيما بينها المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملائها وتسهيلات الائتمانية المقررة لهم، بما يكفل سريتها ويضمن توافر البيانات اللازمة لسلامة منح الائتمان المصرفي كما يضع القواعد التي يلزم اتباعها لإعداد تقارير الفحص الشامل عن البنوك تمهيداً لبيع جزء من أو كل أسهمها أو اندماجها.

مادة (٩٨)

يحظر على أي جهة الاطلاع على دفاتر وسجلات البنوك أو الحصول على أية بيانات أو إيضاحات عنها بغير إذن محافظ البنك المركزي، ويحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك... بحرياً أو العاملين بها إعطاء أو كشف أية معلومات أو بيانات عن عملاء البنوك أو حساباتهم أو وديعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو معاملاتهم في شأنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون.

ويسرى هذا الحظر على كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المشار إليها.

مادة (٩٩)

لا تخل أحكام المواد (٩٧، ٩٤) من هذا القانون بما يلي:

أ- الواجبات المنوطة بأنها قانوناً بمراقبي حسابات البنوك وبالاختصاصات المخولة قانوناً للبنك المركزي.

ب- التزام البنك بإصدار شهادة بأسباب رفض صرف الشيك بناء على طلب صاحب الحق.

ج- حق البنك في الكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملات العميل اللازمة لإثبات حقه في نزاع قضائي نشأ بينه وبين عميله بشأن هذه المعاملات.

د- ما تقتضيه عليه القوانين والأحكام الخاصة بتنظيم مكافحة غسل الأموال.

الباب الخامس:

دهر المملكات والأصول للبنوك

مادة (١٠٠)

مع عدم الإخلال بأحكام قيد الرهن الرسمي للمحال التجارية والطائرات والسفن المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها، يقدم طلب قيد رهن الأصول العقارية التي تقدم للبنوك ضمانا للتسهيلات الائتمانية والقروض إلى مكتب الشهر العقاري الكائن في دائرته المقار من البنك أو الراهن مرفقا به سند الملكية وشهادة تصرفات عقارية ومتضمنا أسماء وبيانات أطراف عقد الرهن، وبيان التسهيل الائتماني أو قيمة القرض وشروطه وقيد الطلب في سجل خاص يعد لذلك بمكتب الشهر العقاري المختص.

وعلى مكتب الشهر العقاري المختص أن يتحقق من صحة حدود المقار ومواصفاته بعد استيفاء مايلزم من مستندات من واقع الطلب وسند الملكية.

ويجب البت في الطلب خلال أسبوع من تاريخ تقديمه مستوفيا المستندات اللازمة.

ولا يجوز رفض طلب القيد إلا بسبب عدم استيفاء المستندات اللازمة لأجرائه.

وفي جميع الأحوال يجب إخطار الطالب بقبول الطلب أو بقرار رفضه مسبقا، وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول.

ولا تخل أحكام هذه المادة بأحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١.

مادة (١٠١)

مع عدم الإخلال بأحكام الخفض والإعفاء المقررة قانونا بالنسبة للرسوم على الرهن الرسمي تخفص إلى النصف جميع الرسوم المستحقة على الرهون الرسمية العقارية والتجارية لما يقدم للبنوك ضمانا للتسهيلات الائتمانية والقروض وعلى تجديد هذه الرهون.

- خمسة وعشرون ألف جنيه فيما لا يجاوز قيمته عشرة ملايين جنيه.
- خمسون ألف جنيه فيما لا يجاوز قيمته عشرين مليون جنيه.
- خمسة وسبعون ألف جنيه فيما لا يجاوز قيمته ثلاثين مليون جنيه.
- مائة ألف جنيه فيما يجاوز قيمته ثلاثين مليون جنيه.

وبعض شطب تلك الرهون من جميع الرسوم المستحقة.

مادة (١٠٢)

يعد عقد الرهن الرسمي للمحال التجارية التي تقدم ضمانا للتسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة من أحد البنوك سندا تنفيذيا في تطبيق أحكام المادة (٢٨٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

ويجوز رهن المحل التجاري لدى البنوك الأجنبية ضمانا للتسهيلات الائتمانية والقروض التي يجري استخدامها في مصر.

مادة (١٠٣)

في حالة اتفاق يعطى البنك بصفته دائنا مرتهنا الحق في بيع الأوراق المالية المرهونة إذا لم يقيم الدين بالوفاء يمد تحققات البنك المضمونة بالرهن عند حلول أجلها يجوز للبنك بيع تلك الأوراق وفق الأحكام المنظمة لتداول الأوراق المالية في البورصة وذلك بعد مضي عشرة أيام عمل من تكليف المدين بالوفاء بموجب ورقة من أوراق المحضرين ودون التقيد بالأحكام المنصوص عليها في المادتين ١٣٦، ١٣٩ من قانون التجارة.

الباب السادس:.....

نظام النفود واصدار أوراق النفد
وننظيم التعامل بالنفد الأجبر

الفصل الأول : أوراق النقد في جمهورية مصر العربية

مادة (١٠٤)
تكون وحدة النقد في جمهورية مصر العربية هي الجنيه المصري وينقسم الى مائة قرش.

مادة (١٠٥)
يكون للبنك المركزي دون غيره حق إصدار أوراق النقد، ويحدد مجلس إدارة البنك هئات ومواصفات أوراق النقد التي يجوز إصدارها، ويجب أن تحمل أوراق النقد توقيع محافظ البنك المركزي.

مادة (١٠٦)
يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي قوة إبراء غير محدودة.

مادة (١٠٧)
يجب أن يقابل أوراق النقد الصادر بصفة دائمة ويقدر قيمتها رصيد مكون من الذهب والنقد الأجنبي والصكوك الأجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وأى سندات مصرية أخرى تضمنها الحكومة.

مادة (١٠٨)
يودع الذهب والنقد الأجنبي والأصول المكونة لقطاع الإصدار في البنك المركزي المصري بالقاهرة أو في أحد بنوك القطاع العام بجمهورية مصر العربية أو في أى من البنوك في الخارج يوافق عليه مجلس إدارة البنك المركزي، ويكون الأيداع باسم وحساب البنك المركزي.

الفصل الثاني : تنظيم وإدارة سوق النقد الأجنبي

مادة (١٠٩)
لكل شخص طبيعي أو معنوي أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي وله الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن تتم هذه العمليات عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية.
ولمحافظ البنك المركزي أن يوقف الترخيص للمنوح للبنوك والجهات المرخص لها في إطار القواعد التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي.

مادة (١١٠)
يحدد سعر الصرف للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية يتفاعل قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ويحدد رئيس مجلس الوزراء القواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق الصرف الأجنبي بعد أخذ رأى البنك المركزي.

مادة (١١١)
للبنوك المعتمدة القيام بكافة عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشفيل والتغطية فيما تعوزه من أرصدة بالنقد الأجنبي ويجوز لهذه البنوك الوساطة بين البائعين والمشتريين للنقد الأجنبي ويقتصر تصدير واستيراد أوراق النقد الأجنبي وتصدير العملات الأجنبية على البنوك المعتمدة بعد موافقة البنك المركزي.

مادة (١١٢)
لمحافظ البنك المركزي أن يرخص بالتعامل في النقد الأجنبي لشركات الصرافة بعد العرض على مجلس

الإدارة ويحدد المجلس قواعد وإجراءات هذا التعامل بما يكفل سلامة للراكز المالية لهذه الشركات ومحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة أي منها للقواعد والإجراءات المشار إليها إيقاف الترخيص لمدة لا تتجاوز سنة، وفي حالة تكرار المخالفة يكون له الحق في إلغاء الترخيص وشطب القيد من السجل المقيدة فيه الشركات بالبنك المركزي ويتم شطب القيد وإلغاء الترخيص في حالة التوقف عن مزولة الشركة للنشاط وفي حالة اندماجها في شركة أخرى وفي حالة بشلر الإفلاس أو التصفية أو في حالة اتباع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة.

ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي بقرار منه شروط الترخيص ونظام العمل لهذه الشركات وكذلك النظام الذي يتبعه البنك المركزي في رقابته عليها وتحديد المخالفات والعقوبات التي توقع على المخالفين.

(مادة ١١٣)

يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة مصرية وأن تكون جميع أسهمها أسمية ومملوكة جميعاً لمصريين وأن يكون غرضها الوحيد مزولة عمليات الصرافة ويكون رأسمال شركة الصرافة للصدر والمدفوع بالكامل عشرين مليون جنيه على الأقل.

(مادة ١١٤)

إدخال النقد الأجنبي إلى البلاد أو إخراج منه مكفول لجميع المسافرين على أن يتم الإفصاح عن مقداره عند الدخول أو الخروج إذ جاوز عشرين ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي. ويجوز حل أوراق النقد المصري وفق القادمين إلى البلاد أو المسافرين منها في حدود ألفي جنيه مصري. ويحظر إدخال النقد المصري أو إخراج منه خلال الرسائل والطرود البريدية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالتشاور مع محافظ البنك المركزي تعديل المبالغ المشار إليها في الفقرتين السابقتين.

(مادة ١١٥)

على البنوك المعتمدة وشركات الصرافة والجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي أن تقدم للبنك المركزي بيانات عما تبشره من عمليات النقد الأجنبي ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي توقيت ومحتوى البيانات وأساليب ومواعيد تقديمها. ويقوم البنك المركزي بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبي وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

الباب السابع:

العقوبات على المذالفات أحكام القانون

مادة (١١٦)

يكون لموظفي البنك المركزي الذين يصدر بتحليلهم قرار من وزير العدل بناء على طلب محافظ البنك المركزي صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له.

مادة (١١٧)

يعاقب كل من خالف أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويقضى بذات العقوبة على كل من تقدم ببيانات أو أوراق غير صحيحة إلى أحد البنوك بقصد الحصول على أي نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية دون وجه حق. وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معا.

مادة (١١٨)

يعاقب على عدم تقديم البيانات المشار إليها في المواد (٧٢، ٧٤، ٧٥) من هذا القانون في المواعيد المحددة لذلك بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه. ويقضى بالعقوبة نفسها في حالة الامتناع عن تقديم الدفاتر والسجلات والأوراق والمستندات للذين لهم حق الاطلاع عليها فضلا عن الحكم بتسليمها.

مادة (١١٩)

كل من تعمد بقصد الفش وذكور وقائع غير صحيحة أو أخفى الوقائع في البيانات أو في المحاضر أو في الأوراق الأخرى التي تقدم من البنوك إلى البنك المركزي بالتطبيق لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه.

مادة (١٢٠)

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من خالف أحكام المواد (٣٧ و ٤١ و ٩٤) من هذا القانون.

مادة (١٢١)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب كل من خالف أحكام المادتين (٩٤ و ٩٧) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه.

مادة (١٢٢)

كل من خالف أحكام اللازم أو المحظر الوارد في هذا القانون واللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا له ونظام البنك المركزي يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه.

مادة (١٢٣)

مع عدم الإخلال بالمواد (٥٧، ٧٢) يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي عند مخالفة أحد البنوك أحكام هذا القانون أو نظام البنك المركزي أو قرارات مجلس إدارة البنك المركزي الصادرة تنفيذا لأحكام المشار إليها اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:

- أ. توجيه تنبيه.
- ب. تخفيض التسهيلات الائتمانية لمنوحة للبنك المخالف أو وقفها.
- ج. منع البنك المخالف من القيام ببعض العمليات أو تحديد حجم الائتمان الذي يقوم بمنحه.
- د. إلزام البنك المخالف بإيداع أرصدة لدى البنك المركزي بدون عائد وللمدة التي يراها، وذلك بالإضافة إلى الرصيد الدائن المتصوص عليه في المادة (٧٢).
- هـ. مطالبة رئيس مجلس إدارة البنك المخالف بدعوة المجلس إلى الانعقاد للنظر في أمر المخالفات المنسوبة إلى البنك واتخاذ اللازم نحو إزالتها، ويحضر اجتماع مجلس الإدارة في هذه الحالة ممثل أو أكثر عن البنك المركزي.

و. تعيين عضو مراقب في مجلس إدارة البنك وذلك للمدة التي يعدها مجلس إدارة البنك المركزي. ويكون لهذا العضو المشاركة في مناقشات المجلس وتسجيل رأيه فيما يتخذ من القرارات.
ز. حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة البنك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ويجوز مدتها ستة أشهر أخرى، ويعرض المفوض خلال مدة تعيينه الأمر على الجمعية العامة للبنك لاختيار مجلس إدارة جديد، أو الدمج في بنك آخر أو تصفية البنك.

مادة (١٢٤)

مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف من الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا أفضى أية بيانات أو معلومات حصل عليها بحكم وظيفته.

مادة (١٢٥)

في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبة المقررة من الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون، متى ثبت علمه بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة.
ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات، إذا كانت المخالفة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه أو لصالحه.

مادة (١٢٦)

يجوز بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن تأمر المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة أو أكثر أو بشهره بأي طريق آخر وذلك على نفقة المحكوم عليه.

مادة (١٢٧)

وعاقب كل من خالف أحكام المادة (١٢٠، ١٠٨) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.
وعاقب كل من خالف أحكام المادة (١١٢) أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه.
وعاقب كل من خالف أحكام المادة (١١١) أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عن ربع رأس المال المدفوع للشركة.
وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ والأشياء محل الدعوى ويحكم بمصادرتها، فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها.

مادة (١٢٨)

لا يجوز تعريض الدعوى الجنائية باتخاذ أي من إجراءات التحقيق منها أو رفعها بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو هي المادتين (١١٦ مكرراً و١١٦ مكرراً ١)، من قانون العقوبات إلا بناء على طلب محافظ البنك المركزي.

مادة (١٢٩)

لمحافظ البنك المركزي حق احتجاز نسبة لا تتجاوز ١٠٪ من المبالغ المصادرة والقرامات الإضافية وتوزيع على كل من أرشد أو عاون في ضبط إحدى الجرائم المرتكبة بالمخالفة لأحكام الباب الخامس من هذا القانون أو اكتشافها أو في استيلاء الإجراءات المتصلة بها، وذلك طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي.

مادة (١٣٠)

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه كل من خالف أحكام المادة (٥٠).
وعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (٥٠).
وعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف جنيه عن كل يوم من يمتنع عن التصرف فيما يملكه من أسهم بالمخالفة لأحكام المادة (٥٤).

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٢ | مقدمة..... |
| | الباب الأول: |
| ٧ | البنك المركزي..... |
| | الباب الثاني: |
| ١٣ | تنظيم الجهاز المصرفي..... |
| | الباب الثالث |
| ٢٥ | إدارة بنوك القطاع العام..... |
| | الباب الرابع: |
| ٢٧ | الحفاظ على سرية الحسابات..... |
| | الباب الخامس: |
| ٢٩ | رهن الممتلكات والأصول للبنوك..... |
| | الباب السادس |
| ٣١ | نظام النقود وإصدار أوراق النقد وتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي..... |
| | الباب السابع: |
| ٣٥ | العقوبات على المخالفات لأحكام القانون..... |

20
2
'2

Biblioteca Alexandrina



0548409

